التعليم العالي للفتاة ومواءمته لسوق العمل في المملكة العربية السعودية

محمد بن معجب الحامد[1]
فاطمة بنت بكر جمجوم[2]

الملخص

خطت الفتاة السعودية خطوات ملموسة في مجال التعليم، وحصلت على أعلى الشهادات العلمية في فروع مختلفة من المعرفة، إلا أن المتأمل لإحصاءات التعليم العالي للفتاة يجد أن غالبيتها في المجال التربوي. لقد أدى الاكتفاء من المعلمات سنة بعد أخرى إلى ظهور إشكالية تكدس أعداد كبيرة من الخريجات اللاتي لا يجدن فرصا وظيفية. وأدركت المملكة العربية السعودية هذه الإشكالية فتبنت سياسات محورية تستهدف توجيه التعليم العالي للفتاة ليتواءم مع احتياجات التنمية وسوق العمل. وتركز هذه الدراسة على بيان هذه الإشكالية والسياسات التي تبنتها الدولة من خلال مجموعة إجراءات هيكلية على التعليم الجامعي للفتاة.

قامت منهجية هذه الدراسة على جمع البيانات وتحليل الإحصاءات المرتبطة بمدى تأثير سياسات المواءمة في إعادة بناء التعليم العالي للفتاة، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها تحسن مدخلات التعليم العالي بشكل عام لتكون أغلب التخصصات المتاحة هي تلك التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الحكومي والخاص.

أولاً: مقدمـــــة

بالرغم من التأخر التاريخي في التحاق المرأة بالتعليم في المملكة العربية السعودية بشكل عام، إلا أن التعليم العالي للفتاة شهد قفزات كمية هائلة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تنامى إنشاء الكليات والمعاهد في مناطق ومحافظات ومدن كثيرة، وقفزت نسبة مشاركة المرأة في التعليم العالي لتزيد عن نسبة مشاركة الرجل. لقد خطت الفتاة السعودية خطوات ملموسة في مجال التعليم، وحصلت على

[1] أستاذة التربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومستشار بوزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية (دكتوراه من جامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس، 1986م) بريد الالكتروني: malhamid@yahoo.com.

[2] أستاذ بكلية العلوم جامعة الملك سعود، ومستشارة بوزارة التعليم العالي. (دكتوراه من جامعة ريدينج بالمملكة المتحدة، عام 1991م) بريد الكتروني: fjamjoom@ksu.edu.sa

أعلى الشهادات العلمية في فروع مختلفة من المعرفة، وأصبح التعليم في مراحله كافة، وخاصة التعليم العالي، يجتذب العديد من الفتيات السعوديات يحدوهن الأمل في تقديم خدمة لمجتمعهن والمشاركة في سوق العمل، إلا أن المتأمل لإحصاءات التعليم العالي للفتاة يجد أن غالبيتها في المجال التربوي، حيث كانت الحاجة ماسة لتخريج معلمات يتولين مهمة التعليم في المدارس التي أصبحت تتزايد يوما بعد آخر متواكبة مع تطور انتشار تعليم الفتاة.

لقد أدى الاكتفاء من المعلمات سنة بعد أخرى إلى ظهور إشكالية تكدس أعداد كبيرة من الخريجات اللاتي لا يجدن فرصا وظيفية. وأدركت وزارة التعليم العالي هذه الإشكالية فتبنت سياسات هيكلية تستهدف توجيه التعليم العالي للفتاة ليتواءم مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وهذا بلا شك يستلزم تبني سياسات جديدة ومختلفة لتنمية الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي لتوظيف القوى العاملة ولاسيما النسائية تتزايد أهميتها في ظل المتغيرات التي يمر بها المجتمع السعودي. وتركز هذه الدراسة على هذه الإشكالية والسياسات التي اتخذتها الوزارة في هذا الجانب.

اهتمت خطط التنمية بإبراز دور المرأة في سوق العمل السعودي وجاءت تلك الخطط لتؤكد على ضرورة إيجاد مجالات أوسع لعمل المرأة والبحث عن بدائل عديدة يمكن استثمارها لتوجيه الطاقات النسائية إليها، كما طالب مجلس الوزراء بزيادة مجالات عمل المرأة ومنحها تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية وإنشاء وحدات وأقسام نسائية في الدوائر الحكومية، وكذلك طالب مجلس الشورى في ظل استراتيجية وطنية شاملة للتعليم بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب والعمل للمرأة السعودية بما يتناسب مع طبيعتها ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية عن طريق إعادة هيكلة التعليم العالي وصياغة الخطط الدراسية لتتجه إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل، والتوسع في برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية، والاستفادة من تقنيات المعلومات في توسيع مجالات عمل المرأة عن بعد.

شهد التعليم العالي زيادة هائلة في أعداد الملتحقين به إلى درجة فاقت التوقعات والخطط الاستيعابية، ونتج عن ذلك أن زاد عدد الخريجين في بعض التخصصات عمّا تحتاجه قطاعات الدولة في التوظيف، في الوقت الذي توجد فيه تخصصات أخرى لا تزال القطاعات الحكومية والخاصة بحاجة لخريجيها. وبالرغم من الجدل الذي يثار في كثير من المحافل حول دور الجامعة في المجتمع وهل مهمة الجامعة الإعداد للوظيفة أم التأهيل العلمي، فإن الواجب الوطني يستلزم أن تتوجه الجهود الحكومية بشكل تكاملي لخدمة الوطن وأبنائه والاستفادة القصوى من المخرجات التعليمية التي بُذل في إعدادها الشيء الكثير، وذلك بأن تقوم الجهات المعنية بالتوظيف سواء كانت حكومية أو أهلية بإيضاح احتياجاتها من القوى البشرية مفصلة على مدى فترة زمنية كافية للتخطيط (مثل عشر سنوات أو أكثر)، وأن تتضافر جهود مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات العلاقة لتوفير المواءمة الكافية بين التخصصات وسوق العمل.

ثانياً: نشأة وتطور التعليم العالي للفتاة في المملكة

لم يبدأ تعليم الفتاة رسمياً في المملكة إلا في عام 1380هـ (1960م)، أي بعد ما يقارب من ثلاثين عاماً من تأسيس المملكة العربية السعودية حيث أعلنت الدولة إنشاء جهاز «الرئاسة العامة لتعليم البنات» ليضع الخطط ويرسم المناهج التي تسير عليها مراحل تعليم البنات. لقد سبق التعليم الرسمي للبنين في المجتمع السعودي تعليم البنات بأكثر من خمس وثلاثين سنة، وكان للأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية في الجزيرة العربية أثر حاسم في ذلك، حيث اقتصر تعليم البنات في ذلك الوقت على المدارس الأهلية التي افتتحت آنذاك، بالإضافة إلى الكتاتيب التي كان يتم فيها تعليم القرآن ومبادىء القراءة والكتابة. ويسجل التاريخ للملك فيصل يرحمه الله هذه الخطوة الشجاعة إذ استطاع بحنكته السياسية أن يقف في وجه التيارات المعارضة لتعليم الفتاة في ذلك الوقت.

والواقع أنه لم تمض فترة وجيزة من الزمن حتى أدرك الجميع في البلاد بأن تعليم الفتاة يسير وفق خطة تعليمية وإدارية حازمة ومدروسة، جعلت جميع الناس يقبلون على إلحاق بناتهم بالمدارس والمطالبة المستمرة بفتح المزيد منها في القرى والهجر، حتى أصبح تعليم المرأة من أكثر جوانب التعليم إشراقاً في المملكة العربية السعودية. (الحامد وآخرون، 1428هـ)

وكانت بداية المرحلة الثانوية (الحكومية) لتعليم البنات في عام 1384هـ (1964م) عندما أفتتحت مدرسة ثانوية واحدة تضم (21) طالبة، ثم توالى فتح المداس الثانوية للبنات في جميع أنحاء المملكة وبلغت (797) مدرسة في عام 1415هـ (1995م) تضم (165،329) طالبة ثم وصلت إلى (1974) مدرسة في عام 1425هـ (2004م) تضم (309،426) طالبة. (البكر، 1994)، (الحامد وآخرون، 1428هـ).

أما بالنسبة للتعليم العالي للفتاة السعودية فقد كانت بداية التحاق البنات في الجامعات السعودية عام (1962/61م) بالانتساب إلى كلية الآداب وكلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود التي أسست عام (1377هـ، 1957م) ، وكانت نسبة عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة إلى عدد الطلاب 5.%، وأخذت في التزايد إلى أن أصبحت عام 1970م تشكل 8.2% من أعداد الطلاب.

في عام 1387هـ (1967م) أتاحت جامعة الملك عبد العزيز بجدة منذ إنشائها فرصة التحاق الطالبات بها، وكان عددهن (30) طالبة مقابل (68) طالبا. وفي نفس العام أتاحت كلية التربية بمكة المكرمة (وكانت تابعة لوزارة المعارف) باب الانتساب للطالبات، وكان عددهن (29) طالبة. وفي عام 1388هـ (1968م) أتاحت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية باب الانتساب للطالبات، وكان عددهن طالبتين فقط.

وفي عام 1391هـ (1971م) قامت الرئاسة العامة لتعليم البنات بافتتاح أول كلية تربية للبنات وكانت تضم اثني عشر قسما والتحق بها (82) طالبة. (البكر، 1994).

وتوالى افتتاح كليات تربية للبنات حتى وصل عددها (102) كلية، وبعض هذه الكليات يضم أقساما علمية مثل: الفيزياء والكيمياء والرياضيات وعلم الحيوان وقسم النبات والأحياء الدقيقة والحاسب الآلي. والبعض الآخر يحوي أقساماً إنسانية مثل: علوم التربية والعلوم الاجتماعية والآداب. إضافة إلى كليات متخصصة في الاقتصاد المنزلي.

لقد كان واضحاً في خطة التنمية الأولى (1390هـ - 1395هـ) (1970م - 1975م) أن الهدف هو التوسع في توفير فرص التعليم على كافة المستويات من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، مع مراعاة تقوية المؤسسات التعليمية والرفع من فعالية برامجها التعليمية. ومع فتح مجالات جديدة للفتاة في التعليم الجامعي ونشرها في عدد من مناطق المملكة ارتفعت نسبة الملتحقات بسلك التعليم الجامعي من 5.5% من مجموع الطلبة السعوديين في عام 1390هـ (1970م) إلى 14.1% في عام 1395هـ (1975م). (البكر، 1994) ومع تزايد خريجات الثانوية العامة ارتفعت نسبة الطالبات المقيدات في التعليم الجامعي من 29.5% في عام 1401هـ (1981م) لتصل إلى 61.8% في عام 2001م (إحصاءات التعليم العالي، 1423هـ).

ويمثل المعدل السنوي المتوسط للزيادة في عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم العالي ظاهرة لافتة خلال خطة التنمية الأولى، إذ بلغ (50%) تقريباً مقابل (21.2%) للذكور، ويعود ذلك إلى فتح باب التعليم الجامعي واسعا أمام الفتاة، حيث استوعبت كليات البنات أعدادا كبيرة من الطالبات. كما بدأت فرص الدراسات العليا تتسع أمام الطالبات حيث بلغ عدد الطالبات المسجلات في الماجستير عام 1986م (882) طالبة مقابل (2332) طالباً، وللدكتوراه (221) طالبة مقابل (666) طالباً (البكر، 1994).

أما بالنسبة لطبيعة التخصصات التي كانت متاحة للطالبات فحتى عام 1400هـ (1981م) كان (90%) من الطالبات يدرسن المواد العامة والأدبية، حيث (48%) من الطالبات مسجلات في الآداب والعلوم الاجتماعية والدراسات الدينية، و(10%) مسجلات في التجارة والاقتصاد، و(30%) في التربية، وحوالي (12%) في المواد العلمية بما فيها الطب. وفي عام 1411هـ (1991م) انخفضت نسبة الدارسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية والدراسات الإسلامية إلى (36%)، وارتفعت نسبة الدارسات في التربية إلى (38.8%) في حين لم تتعد نسبة دارسات العلوم الطبيعية (11%) والطب (5%). (البكر، 1994).

وفي عام 1425هـ (2004م) بلغت نسبة الطالبات (58.5%) من مجموع الطلبة المقيدين في مرحلة البكالوريوس في مؤسسات التعليم العالي، وكان أكبر عدد من الطالبات المقيدات في المجال التربوي بنسبة (46.5%) من إجمالي الطالبات. وارتفعت نسبة الطالبات المقيدات في الإدارة والاقتصاد، والمعلوماتية، والصحافة والإعلام، والعلوم الطبيعية لتصل إلى (19.3%)، (40.3%)، (23.2%)، (25.4%) على التوالي من مجموع الطلبة المقيدين في هذا المجال في عام 1411هـ (1991م). وظلت نسبة الطالبات من مجموع الطلبة المسجلين في العلوم الصحية تتراوح بين (37،7%) و(42.2%) خلال الأعوام من 1400هـ (1981م) إلى 1425هـ (2004م) (إحصاءات التعليم العالي، الأعداد 24-27). وتضاعف عدد الخريجين خلال سنوات خطط التنمية، وبلغ إجمالي المتخرجين من مرحلة البكالوريوس خلال خطة التنمية السابعة (1420هـ - 1425هـ) (2000م - 2004م) 199 ألف طالب وطالبة منهم نحو (66%) من الطالبات (خطة التنمية الثامنة (2005م - 2009م، ص 432). ويوضح الجدول 1 تطور توزيع الطالبات والطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي حسب مجال الدراسة في الأعوام 1981/1980م، 2001/2000م، 2006/2005م.

جدول 1: توزع الطلاب المقيدين في البكالوريوس بحسب الجنس ومجال الدراسة

أ. للعام 1401/1400هـ (1981/1980م)

مجال الدراسة	إناث	ذكور	المجموع	% الإناث	% الذكور
العلوم الصحية	1138	1665	2803	40.6	59.4
العلوم الهندسية	0	5715	5715	0	100
علوم التربية	4232	3998	8230	51.4	48.6
العلوم الزراعية	79	1060	1139	6.9	93.1
العلوم الطبيعية	835	2453	3288	25.4	74.6
العلوم الإدارية والاقتصاد والعلوم الاجتماعية	1649	7349	8998	18.3	81.7
الدراسات الإسلامية والدراسات الإنسانية	8146	16190	24336	33.5	66.5
المجموع	16079	38430	54509	29.5	70.5

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، العام الدراسي 1401/1400هـ (1981/1980م)، العدد (الرابع).

ب. للعام 1422/1421هـ (2001/2000م)

مجال الدراسة	إناث	ذكور	المجموع	% الإناث	% الذكور
العلوم الصحية	4917	6738	11655	42.2	57.8
العلوم الهندسية	205	11889	12094	1.7	98.3
علوم التربية	173565	34010	207575	83.6	16.4
العلوم الزراعية	1471	3129	4600	32	68
العلوم الطبيعية	11601	16849	28450	40.8	59.2
العلوم الإدارية والاقتصاد	15385	14543	29928	51.4	48.6
العلوم الاجتماعية	5268	11574	16842	31.3	68.7
الدراسات الإسلامية	6135	21829	27964	21.9	78.1
الدراسات الإنسانية	14686	20998	35684	41.2	58.8
القانون	0	888	888	0	100
أخرى	0	1708	1708	0	100
المجموع	233233	144155	377388	61.8	38.2

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، العام الدراسي 1422/1421هـ (2001/2000م)، العدد (الرابع والعشرون).

ج. للعام 1425/1424هـ (2004/2003م)

مجال الدراسة	إناث	ذكور	المجموع	% الإناث	% الذكور
العلوم الصحية	8634	13118	21752	39.7	60.3
الهندسة المعمارية والمدنية	190	4857	5047	3.8	96.2
علوم هندسية أخرى	0	8023	8471	0	100
علوم التربية والتعليم	173698	45628	219326	79.1	20.9
المعلوماتية	9890	14622	24512	40.3	59.7
الصناعات الإنتاجية والتحويلية	2857	0	2857	100	0
العلوم الزراعية	0	1320	1320	0	100
الطب البيطري	0	756	756	0	100
العلوم الطبيعية	25864	11845	37709	68.6	31.4
العلوم الإدارية والاقتصاد	24262	28582	52844	45.9	54.1
الصحافة والإعلام	3898	12911	16809	23.1	76.9
العلوم الاجتماعية	9979	6623	16602	60.1	39.9
الدراسات الإسلامية	20417	40429	60846	33.6	66.4
الدراسات الإنسانية	42508	23151	65659	64.7	35.3
القانون	0	227	227	0	100
أخرى	3489	1504	4993	69.9	30.1
المجموع	325686	213596	539282	60.4	39.6

المصدر: إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، العام الدراسي 1425/1424هـ (2004/2003م)، العدد (السابع والعشرون).

كما تطور عدد الطلبة والطالبات المقيدين بمرحلة الدبلوم[3] بالمملكة العربية السعودية في السنوات من عام 2000/1999م إلى عام 2005/2004. ويلاحظ أن نسبة الطالبات انخفضت بمقدار 40% من عام 1999 إلى 2005 نظراً لقرار الرئاسة العامة لتعليم البنات رفع مستوى الكليات المتوسطة لتمنح شهادة البكالوريوس بدلا من الدبلوم، حيث انخفض عدد الطالبات المقيدات في مرحلة الدبلوم من 539 طالبة في عام 2000/1999 إلى 321 طالبة في عام 2005/2004 أي بمقدار 40% كما يوضحه الرسم البياني رقم 1.

رسم بياني 1: تطور عدد الطلبة والطالبات المقيدين في مرحلة الدبلوم

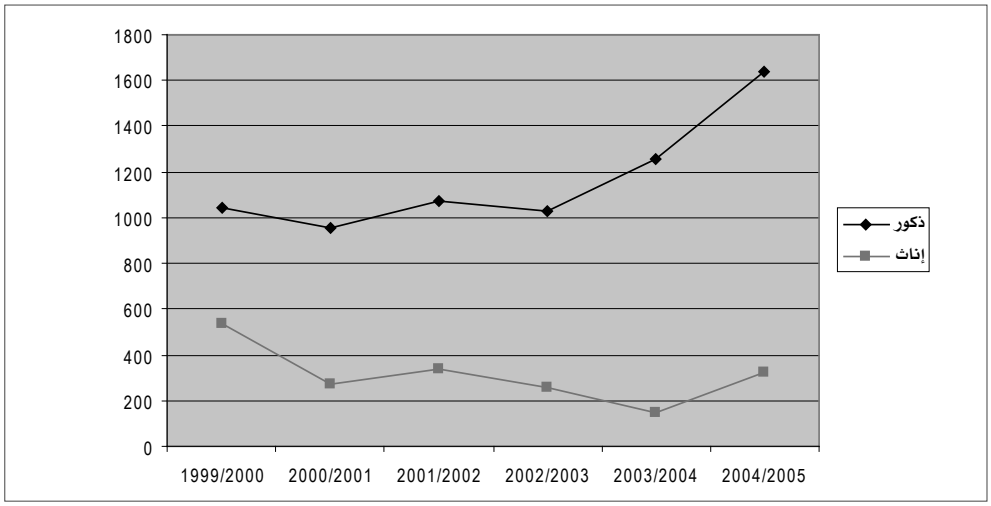

أما بالنسبة للمقيدين في مرحلة الماجستير، فقد زاد عدد الطالبات من 2188 طالبة إلى 2883 طالبة، أي بزيادة مقدرها 31.8%. ما بين العامين 2000/1999م و 2005/2004م، كما يبين ذلك الرسم البياني 2.

رسم بياني 2: تطور عدد الطلبة والطالبات المقيدين في مرحلة الماجستير

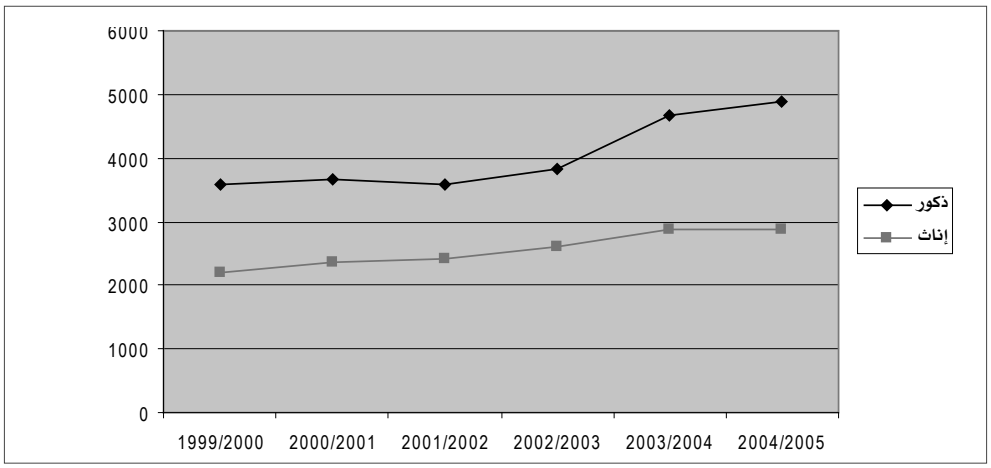

[3] مدة مرحل الدبلوم سنتان ويلتحق به حملة شهادة الثانوية العامة ومعاهد المعلمات الثانوية.

كما تطور عدد الطلبة والطالبات المقيدين بمرحلة الدكتوراه بالمملكة العربية السعودية في السنوات من عام 2000/1999 إلى عام 2005/2004، كما يبين ذلك الرسم البياني 3

رسم بياني 3: تطور عدد الطلبة والطالبات المقيدين في مرحلة الدكتوراه

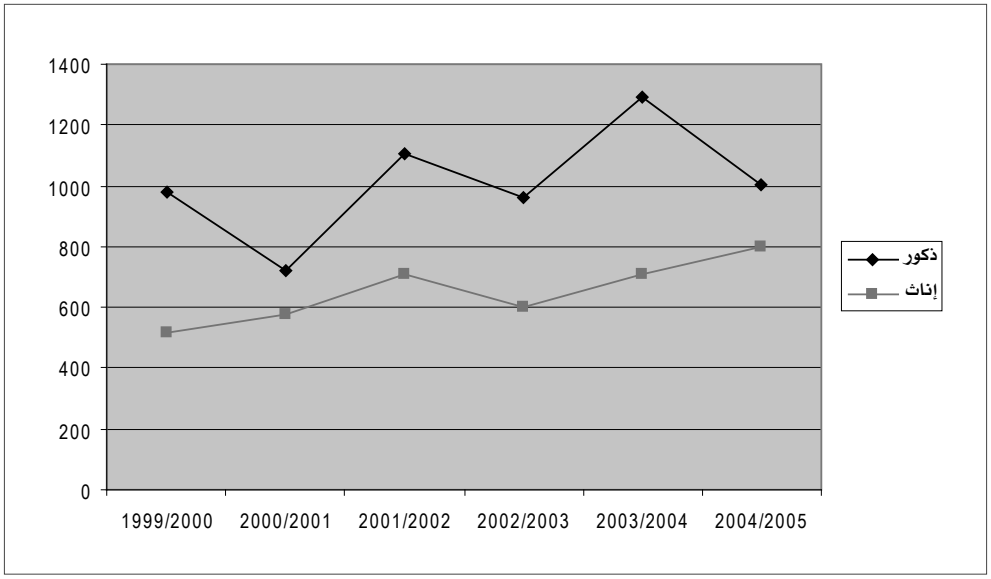

وأتاحت الدولة الفرصة للابتعاث والدراسة في خارج البلاد للجنسين منذ بدايات التعليم لمن تنطبق عليهم شروط الابتعاث، وتبنت مؤخرا برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي الذي يعد البرنامج الأضخم في تاريخ الابتعاث. وتبلغ ميزانية هذا البرنامج عشرة مليارات ريال، وقد بلغت أعداد المبتعثين من خلال هذا البرنامج 42،000 طالب وطالبة، منهم 6،000 خصصت بعثاتهم لجهات حكومية معينة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق نوعية متميزة من مخرجات التعليم العالي العالمية في تخصصات علمية وتطبيقية مرتبطة باحتياجات التنمية، ويتم الابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وفرنسا، واليابان، والصين، والهند وسنغافورة، وكوريا الجنوبية للحصول على درجات البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، والزمالة في الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة والتمريض والهندسة والحاسب الآلي والمحاسبة والقانون.

ثالثاً: المرأة وإشكاليات سوق العمل السعودي

لا يمكن دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي من الإناث واحتياجات سوق العمل بدون النظر لسياق تلك العلاقة الاجتماعي والثقافي، إذ إن هناك قضيتين مهمتين في هذا الإطار أولاهما ترتبط بواقع مشاركة المرأة في سوق العمل السعودي، والتحديات والعقبات الثقافية والتنظيمية والاجتماعية

التي تعترضها. أما القضية الثانية فترتبط بسوق العمل السعودي وطبيعته والفرص المتاحة فيه، وتحديد احتياجاته، والقوى المؤثرة فيه.

وكتمهيد لمناقشة هذه الإشكالية لا بد من إلقاء الضوء على التركيبة الديموغرافية للمجتمع السعودي وطبيعة عمل المرأة وهيكلية سوق العمل. تشير التقارير الإحصائية إلى أن مجموع السكان في المملكة العربية السعودية قفز إلى ثلاثة أضعاف ما بين 1975م إلى 2005م ووصل إلى 23.6 مليون ومن المتوقع أن يصل إلى 29.3 مليون نسمة بحلول عام 2015م. وبفحص الاتجاهات الديمغرافية نجد أن معدل النمو السنوي للسكان كان 3.9 % ما بين 1975 إلى 2005م ومن المتوقع أن ينخفض إلى 2.1 % خلال الفترة 2005 إلى 2015 م. كما قفز سكان الحضر من 58.3% إلى 81 % خلال الفترة من 1975 إلى 2005م ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى 83.2 % بحلول عام 2015م. (تقرير التنمية البشرية، 2007م).

بدأت المملكة العربية السعودية في منتصف التسعينيات تواجه مشكلة تزايد عدد الخريجين ذكوراً وإناثاً، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان الناتجة من ارتفاع عدد المواليد في آخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مع ارتفاع الدخول المالية وتوافر الإسكان والقروض الإسكانية في وقت الطفرة الاقتصادية التي حدثت في الفترة من (1978 – 1985هـ). (جريدة الاقتصادية، 1426هـ/ 2006م).

ويشمل سوق العمل السعودي القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ويلاحظ أن القطاع الحكومي يمثل الوعاء الأكبر لاستيعاب عمل المرأة في حين أن استيعاب القطاع الخاص بالنسبة للسعوديات لازال ضئيلاً.

دخلت المرأة السعودية ميدان العمل في القطاع الحكومي منذ تأسيس الرئاسة العامة لتعليم البنات عام (1380هـ، 1960م) وظهورها في سجلات الديوان العام للخدمة المدنية إلا أن الهيكل التنظيمي خلا من وجود المرأة العاملة، وكانت الخدمة الوظيفية للنساء تقدم عن طريق الديوان نفسه، إلا أنه وأمام تزايد أعداد المتقدمات والخريجات وجد أن هناك ضرورة لاستحداث أقسام نسائية بالديوان تتولى مسؤولية إتمام الإجراءات اللازمة لتوظيفهن.

يحتل قطاع التعليم النسبة الضخمة من المشاركات في سوق العمل الحكومي حيث بلغت نسبتهن عام 1422هـ، (2002م) ما يقارب 87.6% من مجموع العاملات بالدولة ويلي ذلك الموظفات على وظائف إدارية في قطاعات الدولة المختلفة بنسبة (5.81%) ثم الوظائف الصحية (4.9%) وأخيراً عضوات هيئة التدريس (1.6%). (المشوح، د. ت).

ونظراً لتشبع القطاع الحكومي بالموظفات فقد تلاشي استقطابه للخريجات سنة بعد أخرى، حيث أشارت جريدة الاقتصادية (1426هـ) أنه قد بلغ عدد المتقدمات للوظائف التعليمية في المملكة تلك السنة نحو (73.5) ألف خريجة في حين كان إجمالي الوظائف المطروحة (7.71) آلاف وظيفة وذلك حسب سجلات وزارة الخدمة المدنية وبذلك يتضح أن هناك ما نسبته (89%) من المتقدمات للوظائف التعليمية لن يجدن وظائف، مما يشكل عبئاً على سوق العمل.

ووفقاً للتصنيف الوظيفي من وزارة الخدمة المدنية فإن هناك فرص عمل متاحة للسعوديات ذوات التعليم العالي تتركز في مهن طبية مساعدة (فنيات أشعة – مختبر – علاج طبيعي – أسنان) أعمال التمريض، وقد اُستحدثت وظائف جديدة أخرى لم تكن موجودة سابقاً لتوظيف النساء: في وزارة الخارجية، ووزارة الصحة والهلال الأحمر السعودي، وإدارة الجوازات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وقد تم تنفيذ ذلك فعلاً في بعض المؤسسات. (المشوح، د. ت).

كما اتجهت سياسات التشغيل في المملكة خلال الخمس عشرة سنة الماضية إلى إيلاء المسؤولية الرئيسة في توفير فرص العمل إلى القطاع الخاص بسبب اكتفاء معظم القطاعات الحكومية من احتياجاتها الوظيفية، إلا أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاع الخاص والذي يعاني من تضخم هائل بالعمالة الأجنبية، لا تزال ضئيلة جداً، «ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب منها:

1. تأخر الاهتمام بتدريب العمالة النسائية على المهن الملائمة.
2. نقص الإمكانات التدريبية الحالية المناسبة لاحتياجات سوق العمل سواء لدى الجهات القائمة بالتدريب أو مناهجه أو مستواه.
3. النقص الشديد في خدمات سوق العمل حيث لا تتوفر بيانات ومعلومات دقيقة عن المهن والتخصصات المتاحة والشاغرة.
4. محدودية مجالات العمل بالنسبة للمرأة وعدم تناسب معظم التخصصات المعروضة من العمالة النسائية السعودية من حيث التأهيل أو الخبرة مع احتياجات القطاع الخاص.
5. ارتفاع تكلفة العمالة السعودية وضعف تقبلها لظروف ونظام العمل بالقطاع الخاص.
6. تواضع الفرص الوظيفية المتاحة للنساء في القطاع الخاص من خلال الإحلال والتي يقع معظمها ضمن الوظائف التعليمية والصحية والاجتماعية.» (جريدة الاقتصادية، 1426هـ، ص 28).

وتشير إحصاءات مجلس القوى العاملة لعام 1423/1422هـ إلى أن عدد العاملات في القطاع الخاص للمنشآت التي يفوق عدد العاملين فيها عن (20 عاملة) منخفض جداً حيث لا يزدن عن (11905) عاملة يشكلن (5.3%) من جملة القوى النسائية السعودية. (المشوح، د. ت).

كما تؤكد كثير من التقارير على تدني إسهام المرأة السعودية في سوق العمل والحياة العامة بشكل كبير جداً مقارنة بنسبتها العددية الكبيرة التي تصل إلى ما يقرب من نصف عدد السكان السعوديين. على سبيل المثال، أوضحت الغرفة التجارية والصناعية بالرياض من خلال دراستها لأرقام تطور إسهام المرأة السعودية في سوق العمل خلال الفترة من عام 1405/1404هـ إلى عام 1420/1419هـ الهدر المخيف لهذه الطاقة البشرية في التنمية الوطنية. فقد تراوحت هذه النسبة ما بين 2.6 % إلى 2.9% من مجموع السكان السعوديين في سن العمل، وما بين 5.1% إلى 5.8 % من مجموع الإناث السعوديات في سن العمل. أي أنها زادت بنسبة أقل من 1 % فقط خلال خمس عشرة سنة. وهذه تعد نسبة متدنية مقارنة بإسهام المرأة في دول العالم التي تتراوح ما بين 14 إلى 40 %، وفي دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغت في المتوسط 15 %. (مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية والصناعية، 1999م)

لقد تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع عمل المرأة في المجتمع السعودي وأصبح البحث عن مجالات عمل للمرأة السعودية تتفق وخاصيتها الاجتماعية والثقافية والدينية من الأمور التي تنال اهتمام المسؤولين في الدولة على كافة مستوياتهم، حيث طالب مجلس الوزراء بزيادة مجالات عمل المرأة ومنحها تراخيص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية وإنشاء وحدات وأقسام نسائية في الدوائر الحكومية. كما طالب مجلس الشورى عام (1425هـ) في ظل استراتيجية وطنية شاملة للتعليم بالتوسع في مجالات التعليم والتدريب والعمل للمرأة السعودية بما يتناسب مع طبيعتها ولا يتعارض مع الشريعة الإسلامية عن طريق إعادة هيكلة التعليم العالي وصياغة الخطط الدراسية لتتجه إلى التخصصات المطلوبة في سوق العمل، والتوسع في برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية، والاستفادة من تقنيات المعلومات في توسيع مجالات عمل المرأة عن بعد.

ولعل أهم ما يمكن الخروج به من تحليل البيانات السابقة ودلالاتها هو أنه لا بد من توسيع نطاق مشاركة المرأة في سوق العمل، عن طريق تهيئتها لذلك في المؤسسات التعليمية والتدريبية، وسن التشريعات والأنظمة التي توسع تلك المشاركة خاصة أن الموقف السياسي للدولة واضح فهو يؤكد على المساواة وحق العمل للمواطنين رجالاً ونساءً.

وبدراسة خطط التنمية الخمسية في المملكة يتضح عدم إغفال أهمية التنمية البشرية منذ البداية رغم اعتماد معظم هذه الخطط على العمالة الأجنبية بدرجة كبيرة. لقد اهتمت تلك الخطط بإبراز دور المرأة في سوق العمل السعودي وجاءت لتؤكد على ضرورة إيجاد مجالات أوسع لعمل المرأة والبحث عن بدائل عديدة يمكن استثمارها لتوجيه الطاقات النسائية إليها، كما اهتمت الجهات التعليمية سواء في التعليم العام أو الجامعي بإتاحة فرص التعليم لكافة الفتيات وإيجاد التخصصات الملائمة لهن. (البكر، 1417هـ).

ويرى الشميري (2002م/ 1423هـ)، بعد تحليل العديد من الإحصاءات المحلية والعالمية، أن نسبة البطالة النسائية في المملكة العربية السعودية كبيرة وتوحي بوجود مشكلات اقتصادية واجتماعية يجب أن يتنبه لها المجتمع. كما يؤكد الباحث في دراسته بأن عدم قدرة المجتمع على التوسع في فتح مجالات العمل أمام المرأة يعود لعدة أسباب أهمها عدم قبول فكرة إسهام المرأة في العمل من قبل شريحة معينة في المجتمع أثرت بضغوطها غير المبررة شرعاً على شرائح كبيرة أخرى ترددت في قبول عمل المرأة. ومن الأسباب الأخرى أنظمة العمل وعدم ملاءمتها للمرأة العاملة ومشكلة الخدمات مثل عدم توفر المواصلات ودور الحضانة. ويخلص الباحث من ذلك إلى أهمية النظر إلى عمل المرأة من حيث ما تقره المرجعية الإسلامية ثم من حيث طبيعة الحاجة إلى عمل المرأة ودرجة حاجة المجتمع.

وفي دراسة ميدانية على مدينة الرياض حول دوافع المرأة السعودية نحو العمل والمشكلات التي تعترضها توصل النمر (1989م) إلى أن هناك مجموعة عوامل تؤثر في مشاركة المرأة في عملية التنمية، كما أن هناك بعض المعوقات المؤثرة في ضعف مشاركتها لعل من أبرزها صعوبة توفير المواصلات بالإضافة إلى قلة تقدير المجتمع لإسهامات المرأة في العمل. ويفسر ذلك بأن هناك قبولاً حذراً من المجتمع تجاه عمل المرأة خارج منزلها بالإضافة إلى صعوبة تحقيق المرأة العاملة للتوازن بين عملها وواجباتها المنزلية وربما يعود ذلك إلى أنظمة العمل.

و توصلت دراسة الحسيني (1992م/ 1423هـ) إلى أن مجالات العمل الجديدة التي يمكن للمرأة السعودية القيام بها تتمثل في إقامة مصانع نسائية تديرها النساء، الأعمال الإدارية في الجهات ذات الحاجة للخدمة النسائية مثل المحاكم والبلديات وكتابة العدل، الأعمال التجارية ومراكز الحاسب الآلي والبحوث، المستشفيات، معامل التحليل الطبية والوزارات. كما أبرزت دراستها وجود اتفاق بين الرجال والنساء من حيث أن عمل النساء يجب ألا يكون مختلطا مع الرجال.

وفي دراسة ميدانية على النساء العاملات في الإدارات الحكومية المختلفة في مدينتي جده ومكة المكرمة تركزت حول العوائق التي تقف في طريق عمل المرأة، توصلت حلواني (2000م) إلى أن هناك ستة معوقات تواجه المرأة العاملة أهمها تلك المعوقات الخاصة بالرجل المسؤول في جهة العمل، بيئة العمل الداخلية، الالتزامات الأسرية وبعض المعوقات العامة مثل محدودية مجالات العمل المتاحة.

ويدرك الباحثون في هيكلية سوق العمل السعودي أنه يعاني من إشكاليات لا ترتبط بعدم توفر الخريجين

الجامعيين من الجنسين في معظم مجالات السوق، وإنما ترتبط بمؤثرات وقوى ومصالح تتحكم في سعودة الوظائف والتوسع في رؤوس الأموال والمشروعات الاستثمارية، مما أدى إلى محدودية في مجالات العمل وظهور بطالة واضحة بين العمالة النسائية، فالكثير منهن لا يجدن العمل الذي يتفق مع عادات وتقاليد المجتمع السعودي، مما يضطرهن إلى البقاء في منازلهن أو الاتجاه إلى عمل لا يتفق مع تخصصهن الدراسي، وفي كلتا الحالتين تقل جدوى تعليم المرأة والاستفادة من قدراتها وطاقاتها (النمر، 1989م).

كما أكدت تقارير ودراسات أخرى على أن هناك إشكالات مرتبطة بالنظام التعليمي والمناهج الدراسة وهيكلية سوق العمل أدت إلى تفاقم مشكلة المواءمة، ومن ذلك دراسة خطاب (1998م) حيث وجد أن المناهج الدراسية لا تزال تكرس الأدوار التقليدية للمرأة مما أدى إلى الخوف والريبة والتشكيك في الالتحاق بالتخصصات التطبيقية نظراً لحساسية وضع المرأة في مجتمع تحكمه العادات والتقاليد فضلاً عن محدودية القبول في الجامعات للتخصصات العلمية. كما أكدت دراسة عن السعودة وفرص العمل أعدها مركز البحوث والدراسات في الغرفة التجارية والصناعية في الرياض على أن أهم أسباب انخفاض إسهام المرأة في سوق العمل عدم توافق التخصصات التعليمية للخريجات مع سوق العمل حيث تهيمن التخصصات النظرية على شريحة عريضة من طالبات الجامعة سواء من وجد منهن فيها الآن أو من يتوقع التحاقهن مستقبلاً، وتبين الدراسة ارتفاع عدد الخريجات في الجامعة بمعدل سنوي (5.17%) بين عامي (1404-1421هـ). كما أوضحت خطة التنمية السادسة أن الملتحقات الجدد بسوق العمل خلال عام (1421هـ) بلغت نسبة الحاصلات منهن على تخصص دراسات إسلامية وعلوم اجتماعية (57.5%) من مجموع الخريجات الجدد من التعليم العالي.

رابعاً: السياسات التي تبنتها وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة

أدركت المملكة العربية السعودية أن عليها مواجهة إشكالية المواءمة بخطة شمولية لا تقتصر على مؤسسة أو قطاع دون الآخر، وهذا ما دفع مجلس الوزراء لتشكيل لجنة وزارية من الوزارات ذات العلاقة لدراسة الموضوع دراسة شاملة من جميع النواحي واقتراح توصيات تفصيلية معززة بآليات عمل لكل قطاع من القطاعات المعنية. وقد وافق مجلس الوزراء على تلك التوصيات، ونورد أدناه بعضا من التوصيات الخاصة بالتعليم العالي.

1. التوصيات التي تخص التعليم العالي

أ. توجيه القبول في مؤسسات التعليم العالي نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وتضمين المناهج في الكليات الجامعية كافة المهارات الأساسية والتقنيات الحديثة التي يحتاجها سوق العمل.

ب. إعادة النظر في برامج كليات التربية والمعلمين والمعلمات بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل.

ج. الإسراع بتبني خيارات دراسة جديدة في التعليم العالي، كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والانتظام الجزئي والتعليم المسائي، والانتساب، والعمل على جودة المخرجات.

د. الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على إنشاء كليات أهلية في مناطق المملكة المختلفة، يراعي

فيها الميزة النسبية للنشاط الاقتصادي والبيئي لتلبية احتياجات سوق العمل في هذه المناطق.

هـ. زيادة الإنفاق على التعليم العالي بما يتواءم والأعداد المتوقع قبولها في مؤسساته، والعمل على تحسين كفاءة الإنفاق واستخدام الموارد الماليّة.

و. دراسة سبل ترشيد تكلفة الطالب الجامعي وإيجاد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

ز. ضرورة إعداد خطّة طويلة المدّة (خمس وعشرون سنة)، تحت إشراف مجلس التعليم العالي، للتعليم فوق الثانوي تحدد احتياجاته وأنماطه ونوعيّة مخرجاته وأساليب تمويله.

ح. القيام بدراسة، تحت إشراف مجلس التعليم العالي، لتحديد مدخلات التعليم الجامعي للبنات ومخرجاته ومناهجه ومساراته بما يحقق متطلبات التنمية ويفي باحتياجات سوق العمل.

ط. تنويع موارد التعليم العالي من خلال جهود الجامعات الذاتية مثل: إبرام العقود مدفوعة التكلفة في مجال التدريب، وبرامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر، وبرامج إعادة التأهيل، وقبول الجامعات للتبرعات العينية والمالية من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص.

ي. دراسة قيام برنامج تعاوني مشترك بين وزارات: التربية والتعليم، والتعليم العالي، والخدمة المدنية لشغل الوظائف التعليمية.

ك. مراجعة النظام الدراسي المطبق، والتأكد من مواكبته للتطورات، واختيار النظام الأنسب (الساعات، الفصلي، أو السنوي).

ل. إعداد برنامج عمل يتضمن جدولاً زمنياً لتنفيذ ما سبق ذكره من توصيات.

2. آليات تنفيذ توصيات مؤسسات التعليم العالي

أ. تتولى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي إعداد تقويم للبرامج التعليمية بهدف تطويرها وتبني التخصصات الملائمة لسوق العمل.

ب. تقوم كل من وزارة التعليم العالي، والتربية والتعليم، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، ومعهد الإدارة العامّة بتكثيف برامج إعادة تأهيل الخريجين والخريجات الذين لا تتفق تخصصاتهم مع احتياجات سوق العمل.

ج. تقوم مؤسسات التعليم العالي بتضمين مناهجها المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل.

د. الإسراع في تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (87) بتاريخ 2002/6/17 (1423/4/6هـ) حول تقديم بعض القروض والإعانات لقطاع التعليم الأهلي العالي.

هـ. يضع مجلس التعليم العالي معادلة مبنيّة على قواعد إحصائية دقيقة لدعم التعليم العالي تتلاءم مع تزايد عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.

و. تضع عمادات شؤون الطلاب والإرشاد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجلس الغرف التجارية والصناعية برامج متكاملة تهيئ الطلاب للانخراط في سوق العمل.

3. جهود وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل

شرعت وزارة التعليم العالي خلال السنوات الست الماضية في تنفيذ خطةٍ تستهدف إحداث تغييرٍ سريع وكبيرٍ في هيكلِ التعليم العالي الجامعي، وتظهر أهم معالم هذا التغيير فيما يأتي:

أ. شهِدت هذه المرحلةُ توسعاً كمياً ونوعياً في المؤسسات الجامعية شمل إنشاء إثنتى عشرةَ (12)

جامعة حكومية، جميعُ كلياتِها علمية تطبيقية تشملُ تخصصاتٍ مختلفة مثل العلوم الصحية بفروعِها المختلفة (الطب، وطب الأسنان، الصيدلة، والعلوم الطبية التطبيقية والتمريض) بالإضافة إلى كلياتِ الهندسة، والحاسب الآلي، وتقنيات الأعمال، وبذلك أصبحَ عددُ الجامعات الحكومية تحت إشراف وزارة التعليم العالي عشرين (20) جامعة، كما تم افتتاح كليات جامعية غطت أكثر من سبع وسبعين (77) محافظة ليبلغ مجموع الكليات (440) كلية، يدرس بها قرابة سبعماية (700) ألف طالب وطالبة. ونتيجة لهذا التوسع الجامعي فقد ارتفع عددُ الكليات كما يظهر في الجدول 2.

جدول (2) : معدلات النمو في الجامعات والكليات التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي

الوحدة	1424/2003 هـ	1430 / 2009هـ	نسبة النمو بين مدتي المقارنة
	العدد	العدد	
الجامعات الحكومية	8	20	150%
الكليات الجامعية	199	440	121%
كليات الطب	7	21	200%
كليات طب الأسنان	3	12	300%
كليات الصيدلة	3	15	400%
كليات العلوم الطبية التطبيقية	3	29	867%
كليات التمريض	0	5	-
الكليات والمعاهد الصحية	0	50	-
كليات الهندسة	7	32	357%
كليات العلوم	7	28	300%
كليات الحاسب الآلي	3	21	600%
كليات المجتمع	20	46	130%
المستشفيات التعليمية (المعتمدة في ميزانية الجامعات)	3	12	300%
جامعات أهلية	1	6	500%
كليات أهلية	4	40	900%
المستجدون في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية	67،855	*201،053	196%
المستجدون في جميع مؤسسات التعليم العالي	136،723	*205،813	51%

* المستجدون في العام الدراسي 2009/2008 (1429 / 1430هـ)

المصدر: مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1430/ 2009) مؤشرات النمو في التعليم العالي، تحت النشر: الرياض

وقد اعتُمد لهذه الكليات الميزانيات المالية اللازمة للإنشاء والتجهيز، كما اعتُمِدَتْ وظائفُ المعيدين، وأعضاء هيئة التدريس التي تحتاجها.

ب. شهدت هذه الفترة أيضاً توسعاً في التعليم العالي الأهلي فتم افتتاح سبع (7) جامعات أهلية، إضافة إلى سبعَ عشرةَ (17) كلية جامعية أهلية، مع منح أكثر من ماية (100) تصريح أولي لإنشاء كليات أهلية جديدة.

لقد كان من أبرز نتائج التوسع السابق ذكره في الجامعات الحكومية والأهلية زيادة القبول في الجامعات من 68،000 عام 2003 (1424هـ) إلى 201،053 عام 2008 (1429هـ) بزيادة مقدارها 196%. ويلاحظ أن التوسع الكمي صاحبه انتشار التعليم الجامعي في مناطق المملكة ومحافظاتها المختلفة وتيسير فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب في مناطقهم تمشياً مع خطط التنمية.

ويلاحظ أنه إلى زمن قريب لم تكن هناك مشكلة في المواءمة حيث كان الوطن بحاجة ماسة لجميع خريجي التعليم الجامعي في كافة التخصصات، ولكن مع تنفيذ خطط التنمية المتعاقبة وازدياد أعداد خريجي الجامعات ظهر اكتفاء تدريجي في بعض التخصصات، حتى تفاقمت المشكلة سنة بعد أخرى. ومن الواضح للمعنيين بالتعليم الجامعي أنه يصعب تغيير هيكلية البرامج والتخصصات في فترة زمنية قصيرة، وهذا ما جعل الوزارة تتبنى خطة تمثلت في سياسات مهمة لتحقيق المواءمة منها:

1) إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات وشمل ذلك تقليص القبول في بعض الأقسام، أو دمج أقسام قائمة، أو فصل بعضها عن بعض، أو تحويل بعضها إلى كليات أو قصر الدراسة فيها على الدراسات العليا، أو إيقاف بعض الأقسام، وكل ذلك في ضوء احتياجات سوق العمل. وقد برزت توجهات إعادة هيكلة التخصصات بشكل واضح في جامعة الملك خالد التي تكونت بدمج فرع جامعة الملك سعود بأبها مع فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في نفس المنطقة، إذ نتج عن مجموعة قرارات إعادة الهيكلة أن أصبح المقبولون للفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (1427 /1428هـ) في تخصصات مرتبطة بسوق العمل بنسبة 82.73%. وفي جامعة القصيم تم إيقاف القبول في عدد من الأقسام مثل الجغرافيا والتاريخ، وعلم الاجتماع، بالإضافة إلى ترشيد القبول في بعض التخصصات الأخرى وبذلك وصلت نسبة المقبولين في تخصصات مرتبطة بسوق العمل إلى 83.58%. وفي جامعة الملك فيصل أوقف القبول في الأقسام التالية (قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، وقسم التقنية الحيوية الزراعية، وقسم هندسة النظم الزراعية، وقسم الاقتصاد المنزلي التربوي)، وتمت إعادة هيكلة كلية العلوم الزراعية والأغذية في جميع أقسامها بالدمج والفصل بين التخصصات، وبذلك وصلت نسبة المقبولين في الفصل الدراسي الأول للبنين 80.63 % وللبنات 66.25% وفقاً لجدول (رقم 3).

جدول رقم 3 : نسب الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية التابعة لوزارة التعليم العالي للفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2008/2007 (1428/1427هـ) مصنفة حسب ارتباط التخصص بسوق العمل

الجامعة	ذكور			إناث			المجموع		
	مجموع المقبولين	مرتبط بسوق العمل	قليل الارتباط بسوق العمل	مجموع المقبولين	مرتبط بسوق العمل	قليل الارتباط بسوق العمل	مجموع المقبولين	مرتبط بسوق العمل	قليل الارتباط بسوق العمل
جامعة أم القرى	5.523	75.39%	24.61%	3.173	51.65%	48.35%	8.696	66.73%	33.27%
الجامعة الإسلامية	642	51.40%	48.60%				642	51.40%	48.60%
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	4.317	67.27%	32.73%	1.390	68.99%	31.01%	5.707	67.69%	32.31%
جامعة الملك سعود	8.907	77.79%	22.21%	4.109	64.81%	35.19%	13.016	73.69%	26.31%
جامعة الملك عبدالعزيز (انتظام)	5.860	75.00%	25.00%	3.428	45.65%	54.35%	9.288	64.17%	35.83%
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	2.687	100.00%	0.00%				2.687	100.00%	0.00%
جامعة الملك فيصل	1.812	80.63%	19.37%	1.917	66.25%	33.75%	3.729	73.24%	26.76%
جامعة الملك خالد	3.758	84.51%	15.49%	394	65.74%	34.26%	4.152	82.73%	17.27%
جامعة القصيم	3.785	82.17%	17.83%	326	100.00%	0.00%	4.111	83.58%	16.42%
جامعة طيبة	1.798	94.38%	5.62%	1.420	94.51%	5.49%	3.218	94.44%	5.56%
جامعة الجوف	3.419	100.00%	0.00%	113	100.00%	0.00%	3.532	100.00%	0.00%
جامعة حائل	618	100.00%	0.00%	490	100.00%	0.00%	1.108	100.00%	0.00%
جامعة جازان	603	100.00%	0.00%				603	100.00%	0.00%
جامعة الطائف	1.566	77.52%	22.48%	1.939	68.85%	31.15%	3.505	72.72%	27.28%
جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	30	100.00%	0.00%	125	100.00%	0.00%	155	100.00%	0.00%
المبتعثون من خريجي الثانوية	4.960	100.00%	0.00%	247	100.00%	0.00%	5.207	100.00%	0.00%

المصدر : مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1429هـ)، إنجازات وزارة التعليم العالي. الرياض

2) قصر افتتاح الكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية، فجميع الكليات التي تم افتتاحها مؤخراً وعددها (104) كليات كانت تخصصاتها ضمن التخصصات المرتبطة بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة القبول خلال الفصل الدراسي الأول من عام 1428/1427هـ في التخصصات المرتبطة بسوق العمل إلى نحو (85%) للطلاب و (70%) للطالبات وفقاً للجدول (رقم 4). وبشيء من التفصيل نجد أن نسبة المقبولين في نفس العام في تخصصات مرتبطة بسوق العمل بلغت 100% في خمس جامعات حكومية وجامعتين أهليتين بالإضافة لسبع عشرة كلية أهلية، وكذلك جميع المبتعثين خارج المملكة. بينما تراوحت النسب لصالح القبول في تخصصات مرتبطة بسوق العمل في بقية الجامعات.

3) التوسع في كليات المجتمع، حيث تنطلق فلسفتها من أهمية تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات المجتمع وخطط التنمية من الكفاءات البشرية المؤهلة. فكليات المجتمع تهيئ خريجي المرحلة الثانوية للالتحاق بسوق العمل في مجالات إنتاجية وفق البرامج التأهيلية وترسخ اكتساب المهارات عن طريق البرامج التدريبية، وهذا يسهم في توفير الكوادر الوسيطة لسوق العمل، الذي يعاني من نقصها. كما أنها توفر فرصة لإكمال التعليم الجامعي وفق البرامج الانتقالية للمتفوقين منهم.

4) يعد مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي مشروعاً نوعياً لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل، حيث يقتصر الابتعاث على تخصصات علمية وتطبيقية مرتبطة باحتياجات التنمية.

5) بعد قرار مجلس الوزراء المتضمن فصل (18) كلية معلمين و(102) كلية بنات عن وزارة التربية والتعليم وإلحاقها بالجامعات قرر مجلس التعليم العالي تكليف مجالس الجامعات بدراسة إعادة هيكلة تلك الكليات التابعة لها دراسة مستفيضة ورفع توصياتها لمجلس التعليم العالي الذي قرر بعد النظر في تلك التوصيات تشكيل لجنة على مستوى وكلاء وزارات المالية، الخدمة المدنية، التربية والتعليم، الاقتصاد والتخطيط، العمل، التعليم العالي، لدراسة تلك التوصيات دراسة عميقة قائمة على رؤية الجامعات وتصورها لإعادة الهيكلة في ظل الاعتبارات التنموية والاحتياجات الوطنية من الكوادر البشرية المؤهلة في الفترة الحالية والمستقبلية وعلى ضوء مضامين الخطط التنموية الوطنية ذات العلاقة، وقد أخذت الجامعات في الاعتبار خطة وزارة التربية والتعليم للسنوات القادمة (1425 – 1435) حول الاحتياج من المعلمين والمعلمات لمراحل التعليم الأساسي ولكافة التخصصات، كما قامت بالتعرف على الاحتياج للقطاع الخاص من خلال الاتصال بمؤسساته والقطاعات ذات العلاقة. وتركزت التوصيات على إعادة هيكلة ثمان وتسعين كلية لتصبح سبعا وتسعين كلية حديثة، تم من خلالها إعادة هيكلة خمسماية وثلاثة وسبعين قسماً علمياً إلى ستماية واثنين وسبعين قسماً علمياً، وأن تتواءم جميعها مع احتياجات سوق العمل وتلبي الاحتياجات الوطنية من الكوادر البشرية في مختلف التخصصات التنموية. وبالرغم من أن تلك الجهود ليست مقصورة على التعليم الجامعي للفتاة فهي تشمل الجنسين، إلا أن الكثير منها يمس مباشرة إعادة هيكلة التخصصات المتاحة للمرأة وإحداث نقلة نوعية في مستقبل المواءمة.

جدول رقم 4: خلاصة إحصائية بأعداد الطلبة المقبولين في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية التابعة لوزارة التعليم العالي للفصل الدراسي الأول 2008/2007 (1427 / 1428هـ) مصنفة حسب ارتباط التخصص بسوق العمل

الاجمالي	ذكور				إناث				الإجمالي			
	59505				22622				82127			
	تخصصات مرتبطة بسوق العمل		تخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل		تخصصات مرتبطة بسوق العمل		تخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل		تخصصات مرتبطة بسوق العمل		تخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
82127	50917	85.57	8588	14.43	15884	70.21	6738	29.79	66801	81.34	15326	18.66

مصدر: مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي)1429/2008هـ)، إنجازات وزار التعليم العالي، الرياض

4. نتائج جهود المواءمة من خلال المقارنات الإحصائية

تبرز جهود الوزارة في المواءمة من خلال توجهاتها إلى زيادة التخصصات التي يتضح جليا ارتباطها بسوق العمل والحد من التخصصات التي تتضح قلة الطلب عليها وهو ما ستوضحه الإحصاءات المقارنة. هناك عدد من المؤشرات التي تبين نتائج السياسات التي اتبعتها الوزارة لزيادة أعداد الطلبة في التخصصات (ذات الطلب العالي في سوق العمل)، وتخفيض أعداد الطلبة في التخصصات (ذات الطلب الضعيف في سوق العمل). وستتم المقارنة بين عامي 2003/2002 (1424/1423هـ) و2007/2006 (1428/1427هـ). علماً بأن هذه المقارنة قد أجريت على مؤسسات التعليم العالي الواقعة تحت إشراف وزارة التعليم العالي وهي (الجامعات الحكومية – الجامعات والكليات الأهلية). ولتوضيح هذا التطور فإن المقارنة قد أجريت على نمو أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين. يوضح الجدول رقم (5) نسبة النمو في عدد المقبولين في الجامعات والمؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي حيث وصلت نسبة الزيادة إلى 30% تقريبا في خريجي الثانوية العامة بين عامي 2003/2002 (1424/1423هـ) و2007/2006 (1428/1427هـ). كما ارتفعت نسبة المقبولين في الجامعات لتصل إلى 48% بينما انخفضت نسبة المقبولين في كليات المعلمين وكليات البنات بمقدار 35% تقريبا. ويتضح من الجدول ذاته نسب أعداد الطلبة في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل حيث انخفضت نسبة الطلبة في تخصصات الدراسات الإسلامية بمقدار 34% وانخفضت نسبة الطلبة في تخصصات العلوم الاجتماعية بمقدار 12% وكذلك انخفضت نسبة المقبولين في تخصصات التربية والتعليم بمقدار 7.27%.

ويوضح الجدول 5 أيضا الزيادة في نسب أعداد الطلبة المقبولين في التخصصات التي ترتبط مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل وهي: بعض تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية مثل اللغة العربية واللغات، الاقتصاد والإدارة، العلوم الطبيعية، العلوم الهندسية، علوم الحاسبات وهندستها، الطب وطب الأسنان، العلوم الطبية التطبيقية والصيدلة، اللغات والترجمة، وتخصصات مهنية وتطبيقية أخرى. وبشكل عام زاد عدد المقبولين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل في الكليات الجامعية (ما عدا كليات المعلمين وكليات البنات) بنسبة 72% تقريبا. كما تناقص معدل المقبولين في التخصصات قليلة

الارتباط بسوق العمل بنسبة 23% عمّا كانت علية في عام 2003/2002 (1424/1423هـ).

ويوضح الجدول رقم (6) نسب النمو في أعداد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارة بين عامي 2003/2002 (1424/1423هـ) و2007/2006 (1428/1427هـ). حيث زاد عدد المقيدين بنسبة 71%. كما زادت نسب أعداد المقيدين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل وهي: بعض تخصصات العلوم الإنسانية، الاقتصاد والإدارة، العلوم الزراعية والبيطرية، العلوم الطبيعية، العلوم الهندسية، علوم الحاسبات وهندستها، الطب وطب الأسنان، العلوم الطبية التطبيقية والصيدلة، اللغات والترجمة، تخصصات مهنية وتطبيقية أخرى. وبشكل عام زاد عدد المقيدين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل في الكليات الجامعية (سوى كليات المعلمين وكليات البنات) بنسبة 99% تقريبا في عام 2007/2006 (1428/1427هـ)، كما انخفض مجمل المقيدين في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل بنسبة 9% عمّا كانت عليه عام 2003/2002 (1424/1423هـ).

جدول رقم (5) : مقارنة بين أعداد الطلبة المقبولين بين عامي 2002 و2006 (1423هـ و 1427هـ)

التخصصات	المقبولون 2003/2002 (1424/1423 هـ)			المقبولون 2007/2006 (1428-1427هـ)			النسبة المئوية للنمو			المواءمة مع سوق العمل
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	
الدراسات الإسلامية	7.962	1.976	9.938	5.286	1.297	6.583	-33.61%	-34.36%	-33.76%	قليل الارتباط بسوق العمل
العلوم الإنسانية	7.583	2.783	10.366	10.765	4.887	15.652	41.96%	75.60%	50.99%	مرتبط بنسبة 20%
العلوم الاجتماعية	1.193	833	2.026	1.105	679	1.784	-7.38%	-18.49%	-11.94%	قليل الارتباط بسوق العمل
التربية والتعليم	2.391فئق	3.005	5.396	2.172	2.831	5.004	-9.16%	-5.79%	-7.26%	قليل الارتباط بسوق العمل
الاقتصاد والإدارة	3.352	1.742	5.094	11.848	4.480	16.328	253.46%	157.18%	220.53%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الزراعية والبيطرية	1.771	403	2.174	1.780	467	2.246	0.51%	15.88%	3.31%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الطبيعية	5.118	3.317	8.435	8.016	3.159	11.175	56.62%	-4.76%	32.48%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الهندسية	2.397	35	2.432	3.771	39	3.810	57.32%	11.43%	56.66%	مرتبط بسوق العمل
علوم الحاسبات وهندستها	854	696	1.550	1.955	889	2.844	128.92%	27.73%	83.48%	مرتبط بسوق العمل
الطب وطب ألاسنان	1.432	754	2.186	1.919	1.145	3.063	34.01%	51.86%	40.12%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الطبية التطبيقية والصيدلة	331	211	542	1.791	1.552	3.343	441.09%	635.55%	516.79%	مرتبط بسوق العمل
اللغات والترجمة	920	384	1.304	1.364	602	1.966	48.26%	56.77%	50.77%	مرتبط بسوق العمل
أخرى (مجتمع + دبلوم متوسط..)	11.923	3.933	15.856	19.807	5.698	25.505	66.12%	44.88%	60.85%	مرتبط بسوق العمل
المجموع	47.227	20.072	67.299	71.579	27.725	99.303	51.56%	38.13%	47.55%	مرتبط بسوق العمل

التخصصات	المقبولون 2003/2002 (1424/1423 هـ)			المقبولون 2007/2006 (1427-1428هـ)			النسبة المئوية للنمو			المواءمة مع سوق العمل
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	
كليات المعلمين وكليات البنات	9.005	108.619	117.624	3.256	73.666	76.922	-63.84%	-32.18%	-34.60%	قليل الارتباط بسوق العمل
المجموع (الكلي)	56.232	128.691	184.923	74.835	101.391	176.225	33.08%	-21.21%	-4.70%	
نسبة المقبولين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل (بدون كليات المعلمين والبنات)	75.55%	71.03%	74.20%	88.04%	82.66%	86.54%	76.61%	60.74%	72.07%	
نسبة المقبولين في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل (بدون كليات المعلمين والبنات)	24.45%	28.97%	25.80%	11.96%	17.34%	13.46%	-25.84%	-17.32%	-22.98%	
نسبة المقبولين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل (مع كليات المعلمين والبنات)	63.45%	11.08%	27.01%	84.21%	22.60%	48.76%				
نسبة المقبولين في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل (مع كليات المعلمين والبنات)	36.55%	88.92%	72.99%	15.79%	77.40%	51.24%				

المصدر : مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1429/2008هـ)، إنجازات وزارة التعليم العالي. الرياض

جدول رقم (6) : مقارنة بين أعداد الطلبة المقيدين بين عامي 2002 و2006 (1423هـ و 1427هـ)

التخصصات	المقيدون 1423-1424هـ			المقيدون 1427-1428هـ			النسبة المئوية للنمو			المواءمة مع سوق العمل
	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	طلاب	طالبات	المجموع	
الدراسات الإسلامية	19.648	5.371	25.019	26.234	11.065	37.299	33.52%	106.01%	49.08%	قليل الارتباط بسوق العمل
العلوم الإنسانية	23.276	10.039	33.315	23.749	16.829	40.578	2.03%	67.64%	21.80%	مرتبط بنسبة 20%
العلوم الاجتماعية	8.960	6.456	15.416	2.298	3.793	6.091	-74.35%	-41.25%	-60.49%	قليل الارتباط بسوق العمل
التربية والتعليم	12.214	12.610	24.824	12.113	15.880	27.993	-0.83%	25.93%	12.77%	قليل الارتباط بسوق العمل
الاقتصاد والإدارة	15.791	9.213	25.004	17.402	14.802	32.204	10.20%	60.67%	28.80%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الزراعية والبيطرية	3.335	497	3.832	6.025	2.698	8.723	80.66%	442.86%	127.64%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الطبيعية	13.389	9.039	22.428	37.959	23.205	61.164	183.51%	156.72%	172.71%	مرتبط بسوق العمل
العلوم الهندسية	13.374	197	13.571	19.884	333	20.217	48.68%	68.83%	48.97%	مرتبط بسوق العمل
علوم الحاسبات وهندستها	8.385	4.023	12.408	11.351	3.934	15.285	35.37%	-2.22%	23.19%	مرتبط بسوق العمل
الطب وطب الاسنان	4.697	2.790	7.487	6.895	3.776	10.671	46.80%	35.34%	42.53%	مرتبط بسوق العمل
العلومالطبية التطبيقيةوالصيدلة	4.703	3.567	8.270	6.460	7.392	13.852	37.36%	107.23%	67.50%	مرتبط بسوق العمل
اللغات والترجمة	2.483	1.467	3.950	4.710	4.743	9.453	89.67%	223.31%	139.30%	مرتبط بسوق العمل
أخرى (مهنية وتطبيقية)	12.515	4.564	17.079	48.001	32.920	80.921	283.55%	621.30%	373.80%	مرتبط بسوق العمل
المجموع	142.770	69.833	212.603	223.081	141.370	364.451	56.25%	102.44%	71.42%	
كليات المعلمين وكليات البنات	29.989	214.666	244.655	35.110	227.470	262.580				
المجموع الكلي	172.759	284.499	457.258	258.191	368.840	627.030				
	71.41%	65.01%	69.30%	81.78%	78.26%	80.41%	نسبة المقيدين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل (بدون كليات المعلمين والبنات)			
	28.59%	34.99%	30.70%	18.22%	21.74%	19.59%	نسبة المقيدين في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل (بدون كليات المعلمين والبنات)			
	59.01%	15.96%	32.22%	70.66%	29.99%	46.74%	نسبة المقيدين في التخصصات المرتبطة بسوق العمل (مع كليات المعلمين والبنات)			
	40.99%	84.04%	67.78%	29.34%	70.01%	53.26%	نسبة المقيدين في التخصصات قليلة الارتباط بسوق العمل (مع كليات المعلمين والبنات)			

المصدر : مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1429/2008هـ)، إنجازات وزارة التعليم العالي. الرياض

خامساً: مستقبل مواءمة المخرجات الجامعية النسائية مع سوق العمل

يتضح مما سبق أن هناك تزايداً سنوياً في مشاركة المرأة في القوى العاملة بالمملكة وأن القطاع العام الحكومي هو الموظف الأكبر لما يتجاوز 90% تقريباً من جملة النساء العاملات وتتقاسم قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى باقي النسبة (10%). ومن هنا فإن جهود المواءمة للمخرجات الجامعية النسائية ينبغي أن تتركز على القطاع الخاص وخلق فرص جديدة في القطاع الحكومي. كما يتضح كذلك أن هناك سياسات واستراتيجيات تبنتها مؤسسات التعليم العالي بدت تظهر نتائج ملموسة في تحقيق المواءمة.

وحتى يمكن تحقيق نتائج أفضل في مجال المواءمة نوصي بما يلي:

1. الاستمرار في إعادة هيكلة التعليم العالي للفتاة بما يتوافق مع خصائصها ومتطلبات سوق العمل التي يجب الكشف عنها كل (5) سنوات.
2. التوسع في مجال التعليم والتدريب والتوظيف للمرأة السعودية بشكل يناسب طبيعتها ولا يخالف القيم والشريعة.
3. التوسع في التعليم الفني والتقني والقانوني للفتاة.
4. حث صندوق تطوير وتنمية الأيدي العاملة لاستحداث برامج خاصة بالتدريب والتوظيف للنساء.
5. التوسع في التخصصات الجامعية ذات العلاقة بالعمل عن بعد، وذلك لمناسبتها لطبيعة المرأة، وأدوارها في المجال الأسري، ومن ذلك التخصصات التقنية والتحرير وكتابة التقارير وغيرها.
6. قيام الهيئات والمؤسسات العامة والحكومية التي تقدم خدمات مرتبطة بالنساء بتفعيل أكثر لفكرة تخصيص وحدات أو إدارات للنساء فقط وبخاصة في المجالات الأمنية والقانونية والصناعية والمحاسبية والصحية والطبية والإعلامية.
7. زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة السعودية في القطاع الخاص التربوي والطبي والقانوني والتقني والإعلامي ونظم المعلومات.
8. تزويد النساء بقروض ميسرة لتنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية.
9. تطوير وتشجيع فكرة الأسر المنتجة والصناعات المنزلية لمساعدة النساء على ممارسة بعض المهن في منازلهن وذلك تحت رعاية مؤسسة حكومية للأسر المنتجة.
10. تكثيف الإرشاد المهني للطالبات في المرحلة الثانوية لاختيار التخصص المطلوب في سوق العمل عن طريق التخطيط طويل المدى الذي يعنى بتوجيه مخرجات مناسبة لمتطلبات السوق ومن ثم توجيه الخريجات إليها.
11. الاستمرار في التوسع في الكليات الطبية وكليات التمريض وإلحاقها بالمستشفيات وزيادة كليات العلوم الطبية حيث إن القطاع الصحي لديه قدرة استيعابية للفتيات.
12. إعادة تأهيل الخريجات المتراكمات على قوائم الانتظار وفق حاجة سوق العمل الفعلية من الدبلومات.
13. إشراك المرأة في لجان استشارية لها علاقة بالقرارات التي تمس وضع المرأة لتكون هناك قرارات تتناسب مع الواقع الذي تعيشه.

14. إيجاد فروع للأقسام النسائية في مدن مختلفة على شبكة قابلة للامتداد والتوسع في مناطق المملكة.
15. مراجعة الإجراءات النظامية وتغييرها وفقاً لمتغيرات الحياة ووضعها وإيجاد أنظمة وضوابط في القطاع الخاص ومن ثم تقليل الفروق بين أنظمة النظام العام والخاص.
16. إنشاء قواعد بيانات معرفية حاوية لمعرفة نوعية الأنشطة المطلوبة في سوق العمل ولتكون محدثة دائماً لما لذلك من إيجابيات كثيرة ومتعددة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

سادساً: الخاتمة

حاولت هذه الدراسة أن تلقي الضوء على إشكالية مواءمة مخرجات التعليم العالي للفتاة السعودية لاحتياجات سوق العمل، ومن المعلوم أن قضايا التعليم العالي تتركز في أربعة محاور رئيسة هي:

1. القبول والاستيعاب.
2. التمويل.
3. الجودة.
4. المواءمة.

وأنه لا يمكن دراسة أي محور منها في معزل عن المحاور الأخرى فمثلاً لا يمكن دراسة المواءمة إلا في ظل تصور واضح لإمكانية التمويل وتحقيق عناصر الجودة وحجم التأثيرات المترتبة على القبول والاستيعاب.

وقد أوضحت الدراسة أنه لا يمكن دراسة العلاقة بين مخرجات التعليم العالي للفتاة واحتياجات سوق العمل بدون النظر لسياق تلك العلاقة الاجتماعي والثقافي، وأن طبيعة سوق العمل السعودي تستوجب دراسة الفرص المتاحة فيه، وتحديد احتياجاته، والقوى المؤثرة فيه.

كما ركزت الدراسة على جهود وزارة التعليم العالي لتحقيق المواءمة عن طريق عدة أساليب، كما أوضحت نتائج تلك الجهود الملموسة خلال السنوات القليلة الماضية التي جاءت كدلالة قوية على توجه التعليم العالي نحو التخصصات العلمية والتطبيقية مع تقليص التوسع في التخصصات التي تشبع منها سوق العمل.

ونظراً لأن مشكلة المواءمة مشكلة تعاني منها كثير من دول العالم فقد تضمنت الدراسة مقترحات وتوصيات لتحقيق المواءمة انطلاقاً من نتائج الدراسة وواقع التعليم العالي للفتاة والإشكاليات التي يعاني منها سوق العمل السعودي.

المراجع

البكر، فوزية (1994م). **المرأة السعودية والتعليم، دراسة تاريخية تحليلية لتعليم المرأة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.**

البكر، فوزية (1417/1996هـ). المرأة في الخطاب التعليمي دراسة في الأصول الاجتماعية والثقافية لسياسات التعليم وعلاقتها بسوق العمل للمرأة السعودية. **مجلة النص الجديد**، بيروت: العدد السادس والسابع.

تقرير التنمية البشرية للعام 2007 (2008م). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك: الأمم المتحدة.

جريدة الاقتصادية (1426/2005هـ). المرأة العاملة. **جريدة الاقتصادية** العدد 4177. تصدر من المملكة العربية السعودية.

الحامد، محمد بن معجب، وآخرون (1428/2007هـ). **التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**، مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة.

الحسيني، عائشة أحمد (1413/1992هـ). **تقييم مساهمات المرأة السعودية في سوق العمل**. جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي.

حلواني، ابتسام عبد الرحمن، (2000م). العوائق التي تقف في طريق المرأة العاملة وتعرقل مسيرة نجاحها. ورقة عمل مقدمة إلى **مؤتمر الإبداع والتجديد في الإدارة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين**، القاهرة من 6 – 8 نوفمبر 2000م.

خطاب، عايدة (1988م). الانتماء التنظيمي والرضا عن العمل دراسة ميدانية عن المرأة العاملة السعودية. **مجلة العلوم الإدارية**. الرياض: جامعة الملك سعود، المجلد (13)، العدد الأول.

الشميري، عبد الرحمن عبد الله. (1423هـ). **زيادة فرص عمل المرأة وتوسيع مجالات عملها**، بحث غير منشور.

مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض (1999م). السعودة وفرص العمل ورقة عمل مقدمة إلى **المؤتمر الخامس لرجال الأعمال السعوديين**، الرياض 28 – 30 رجب 1420هـ الموافق 6-8 نوفمبر 1999م، ص 11.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1429/2008هـ). **إنجازات وزارة التعليم العالي**. الرياض.

مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي (1430/2009هـ). **مؤشرات النمو في التعليم العالي**. الرياض: تحت النشر.

المشوح، محمد بن عبد الله (بدون تأريخ). **عمل المرأة السعودية: القواعد والأنظمة**. بحث منشور في موقع (Islamonline.net).

النمر، سعود (1989م). المرأة السعودية العاملة. **مجلة العلوم الإدارية**، الرياض: جامعة الملك سعود.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2000-2004). **خطة التنمية السابعة، 1420هـ - 1425 هـ**. المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2005-2009). **خطة التنمية الثامنة، 1425هـ - 1430هـ**. المملكة العربية السعودية.

وزارة التربية والتعليم (2001-1423/2002هـ/ 1424هـ.). **شؤون تعليم البنات**. المملكة العربية السعودية: الكتاب الإحصائي، العدد (الثالث والعشرون)

وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية. **الكتاب الإحصائي**، الأعداد (24،23،4، 25، 26، 27،28).